

أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية

the impact of financial inclusion on the economic dimension of sustainable development in Arab countries

سردون مهديّة*¹

¹ جامعة الجليلي بونعامه خميس مليانة، m.cerdoun@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/30 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي لتنمية المستدامة في بعض الدول العربية ، وهذا النوع من الدراسات يستوجب اللجوء الى تحليل بيانات السلاسل الزمنية (Panel Data) نظرا لاهتمامها بكل من الأثر الفردي (الدول)، والأثر الزمني في تحديد العلاقة بين المتغيرات.

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى وجود اثر ايجابي ومعنوي لمؤشر عدد الفروع البنكية ومؤشر عدد المقترضين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . مما يشير الى العلاقة الطردية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مما يستوجب على الدول العربية تبني استراتيجيات عميقة لتعزيز الشمول المالي فيها.

الكلمات المفتاحية : شمول مالي، تنمية مستدامة، دول عربية

تصنيف JEL : E60، J210

Abstract:

This study aims for measuring the impact of financial inclusion on the economic dimension of sustainable development in Arab countries. This type of study needs time series data analysis (panel data) method for the reason that is interested in individual impact(s) and time effect in determining the relationship between variables.

The results of the study indicate a positive impact of the number of bank branches index and the number of bebtor index on GDP per capita. The estimation results prove an asymmetric relationship between financial inclusion and sustainable development that requires Arab states to adopt strong strategies to improve financial inclusion.

Keywords: financial inclusion; Sustainable development; Arab countries.

Jel Classification Codes: E60, J210

I. مقدمة:

ان مهمة التنمية المستدامة التي تستهدف رفاهية الاجيال الحاضرة والمستقبلية أخذت أبعادا أوسع مما كانت عليه التنمية الاقتصادية التي غالبا ما كانت تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي قصير أو متوسط الاجل ، فأصبحت الابعاد الاجتماعية ضرورية لعملية التنمية الاجتماعية، و أصبح مفهوم التنمية يرتكز على الابعاد الاجتماعية بعدما كان يقتصر سابقا على الابعاد الاقتصادية وقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية في اعداد خطط التنمية وتنفيذها من خلال التركيز على زيادة كمية الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الاولية

ومن جانب آخر نجد أن الشمول المالي يهدف التعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقر، أنبناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الاشتغال المالي، فتحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتحقق اليا عن طريق السعي لرفع مستويات الشمول المالي في الدول ، وقد سعت الدول العربية لترسيخ ابعاد الشمول المالي طمعا في احلال أثر ايجابي على مستويات الدخل لأكثر شريحة ممكنة من المجتمع ورفع معدات النمو وخفض مستويات البطالة ، وانطلاقا مما سبقا قمنا بصياغة الاشكالية الموالية : ما مدى تأثير متغيرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية ؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة تم طرح الاسئلة الفرعية التالية

- كيف يمكن لشمول المالي أن يساهم في دعم التنمية المستدامة ؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية؟
- هل لمؤشرات الشمول المالي المحققة من طرف الدول العربية أثر ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في هذه الدول؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات المالية لفئة محدودي الدخل من المجتمع ومن ثمة المساهمة في تخفيف الفقر والقضاء على البطالة وهي أحد أهداف التنمية المستدامة
- تعتبر الدول العربية من دول العالم المتأخرة في تحقيق أبعاد الشمول المالي لتمييزها بعدم الجاهزية الالكترونية باستثناء دول الخليج.
- يوجد أثر موجب ومعنوي لمؤشرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية.

أهداف الدراسة:

- الامام بأهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والعلاقة بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- محاولة اظهار الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع البنكية، المقترضون، عدد الصرافات الالية ، الایداع) مع التنمية المستدامة
- الربط بين الجانب النظري لعلاقة الشمول المالي والتنمية المستدامة بالجانب التطبيقي من خلال تقديم نموذج يمكننا من اثبات أو نفي تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في دول المنطقة خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي لتوصيف الادبيات النظرية لشمول المالي والتنمية المستدامة، والمنهج الاستقراي من خلال أداتي التحليل والقياس لتوضيح واقع الشمول المالي في الدول العربية وقياس أثر متغيرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية.

الدراسات السابقة:

أسماء درودر ، سعيدة حركات (2020) دراسة بعنوان" قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 " و قد عالجت الدراسة اشكالية أثر أبعاد الشمول المالي متمثلة في القروض، الودائع المصرفية و عدد الفروع على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017 في الاجلين القصير و الطويل، و قد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية معنوية لمتغير القروض البنكية و النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، ووجود علاقة طردية بين عدد الفروع البنكية و النمو الاقتصادي ، ووجود علاقة غير معنوية و عكسية بين النمو الاقتصادي والودائع.

رفيقة دباغ ، سليمة عزري (2020)، دراسة بعنوان" الشمول المالي في الدول العربية. واقع وأفاق " و تناولت الدراسة اشكالية واقع الشمول المالي في الدول العربية ، وتوصلت الدراسة الى أن الدول العربية سعت مثلها مثل باقي دول العالم الى توسيع وصول الافراد الى الخدمات المالية، و كذا تعزيز استخدام الافراد للحسابات المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها ، الا أنها لحد الساعة لم تصل الى المستوى المطلوب وشهدت تفاوتاً في النتائج المحققة.

فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة(2019)، دراسة بعنوان" تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي" عالجت هذه الدراسة اشكالية متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلت الدراسة الى أن نشر الشمول المالي في العالم العربي يتطلب ضرورة تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إضافة الى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي إحتياجات كافة العملاء وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي.

II. الاطار المفاهيمي لشمول المالي والتنمية المستدامة

II-1 مفاهيم أساسية حول الشمول المالي:

زاد الاهتمام بمفهوم الشمول المالي في مطلع القرن الحالي، خاصة في خضم الازمات المالية الاخيرة، و كان السعي لتحقيقه هدفاً مشتركاً للحكومات سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية على حد سواء ، وقد تعددت مفاهيم الشمول المالي الا انها كانت تصب في معنى واحد وهو وصول الخدمات المالية لفئات المجتمع ذات الدخل المنخفض.

II-1-1 تعريف الشمول المالي:

لقد عرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه «الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة و بأسعار مناسبة و بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء" (عجوز، 2017، صفحة 10). كما عرف الشمول المالي على انه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية ، التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسب" (عبد الله، 2016، صفحة 16). ويعرف وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية OECD بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج

مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي و الاقتصادي . (درود و حركات، جويلا 2020، صفحة 74)

وعليه يمكن القول أن الشمول المالي يتضمن إدخال أو دمج الفئات المجتمع من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالأخراط في عمليات النظام المصرفي عبر البنوك والمؤسسات المالية ، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال اتاحة تلك الخدمات بجودة مناسبة واسعار منخفضة او معقولة مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

II-1-2 ركائز الشمول المالي

يمكن تلخيص ركائز الشمول المالي في النقاط التالية:

-الثقافة المالية : تعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية. والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطور والاستقرار الاقتصادي والمالي. في المقابل، تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والاستثمارات غير المدروسة (Kozup, J & Hogarth, J., 2008, p. 42). اذن الثقافة المالية تتضمن نقطتين أساسيتين هما :

✓ تعزيز قدرات المواطنين (أفراد أو مقاولات).

✓ تحسين معرفتهم بالنظام المال (خدماته ومخاطره) من أجل تمكينهم من اتخاذ خيارات رشيدة، واتخاذ قرارات مدروسة و كذا اغتنام الفرص.

- حماية المستهلك: اكتسب موضوع حماية المستهلك في الخدمات المصرفية أهمية كبيرة وخاصة في ظل التحديات الراهنة التي تفرضها ظاهرة العولمة المتغيرة والمتسارعة، والتي ألقنت بظلالها على التعاملات المالية والمصرفية للعميل المستهلك. وتزداد تلك الأهمية في ضوء تنوع وتطور الأدوات والمنتجات المالية الإلكترونية الحديثة المتاحة، الأمر الذي تطلب معه النظر في مراجعة التشريعات والإجراءات بما يكفل حماية حقوق العميل أو المستهلك ومنع الضرر إزاء تعامله بتلك المنتجات الذي قد يقع عليه، وخاصة العميل الفرد باعتباره الطرف أو الحلقة الأضعف في العلاقة التعاقدية مع المصارف والمؤسسات المال (صندوق النقد العربي، 2012، صفحة 3).

- تقديم خدمات مالية ملائمة : ويتجلى ذلك في

✓ سهولة وصول الخدمة إلى جميع الفئات منالأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

✓ أسعار الخدمات المالية يكون بأسعار معقولة مراعاة للفروقات بين الافراد

✓ ملائمة للاحتياجات : بحث تكون هذه الخدمات المالية خدمات كاملة الاشباع ، أي انها تستجيب لرغبات الافراد والمؤسسات ، مما يولد علاقة دائمة ومستمرة قائمة على تعظيم الإشباع لدى الزبون

II-1-3 أهداف الشمول المالي

- يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء ماليًا ، و ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقر ، أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الاشتغال المالي وذلك من خلال(عجز، 2017، صفحة 19)
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. خاصة بالنسبة للسكان في المناطق الريفية والمهمشة
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
 - تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع .
 - مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي
 - توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلم الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.

II-2 مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

II-2-1 تعريف التنمية المستدامة

ظهرت عدة مفاهيم للتنمية المستدامة من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، وكذا من المؤسسات الدولية ، إلا أن التعريف الشائع المستخدم لمصالح التنمية المستدامة يستند الى تقرير " مستقبلنا المشترك" الذي نشر اثناء عقد لجنة برونتلاندعام1987(R. Fowke & Deo Prasad, 1996). والذي نص بشكل أساسي على كون التنمية المستدامة هي " التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." في حين عرف مؤتمر الارض المنعقد في البرازيل عام 1992 التنمية المستدامة في المبدأ الثالث وفقا لمؤتمر البيئة و التنمية في العاصمة البرازيلية عام 1992 على أنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". (أبو زنت و غنيم، 2009، صفحة 23)

و عرفت التنمية المستدامة على أنها أنها: " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل " (موساوي و موساوي، 2017، صفحة 400)، وقد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها: "هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل". (ابو زنت و غنيم، 2007، صفحة 23)

II-2-2 أبعاد التنمية المستدامة

تعالج التنمية المستدامة ثلاث أبعاد متقاطعة ومتفاعلة و متكاملة تلامس ثلاث جوانب في حياة الافراد وهي الاقتصاد و المجتمع والبيئة ، فالبعد الاول للتنمية المستدامة يشير الى التنمية الاقتصادية و التي تتضمن عدالة توزيع الثروة ، والبعد الثاني يشير الى التنمية الاجتماعية و التي تسعى لتحقيق المساواة و التماسك بين أفراد المجتمع ، والبعد الثالث يتضمن المحافظة على البيئة ، بالإضافة الى البعد المؤسسي ، نتناول فيمايلي عناصر الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

✓ **البعد الاقتصادي:** تشير التنمية الاقتصادية الى النمو الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا نتيجة الزيادة في الدخل القومي مما ينعكس عنه تحقيق معدلات أعلى في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، مرفقا " بمجموعة من الاجراءات وسياسات والتدابير متعمد في تغير البنيان والهيكلة الاقتصادي القومي " (لطفي، 1980، صفحة 185)، فإذا أضفنا بعد الاستدامة فيجب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وفقا للعناصر التالية:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته؛

- المساواة في توزيع الموارد؛

- الحد من التفاوت في المداحيل؛

- تقليص الانفاق العسكري؛

✓ **البعد الاجتماعي:** عرف Edwaed Barbie التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي بانها ذلك النشاط الذي يؤدي

الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة و استغلالها بأقل قدر ممكن من الاضرار و الاساءة البيئية (عماري، 2008، صفحة 4) وفي هذا المجال تبرز فكره التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة ، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن طريق العدل الاجتماعي والذي مفاده ان التنمية لا تتركز على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات بما يعود على النفع في المجتمع، لا يوجد مقياس سهل لتمثيل التنمية الاجتماعية أو التقدم في التنمية البشرية . يمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية ، بما في ذلك: التعليم والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء (ESCWA, 2005, p. 8) وهم عناصر البعد الاجتماعي:

- **تثبيت النمو الديمغرافي:** اذ ان النمو السكاني المتسارع يحدث أليا ضغوطا حادة على الموارد المتاحة طبيعيا، وعلى قدرة

السلطات والحكومات على توفير الخدمات اللازمة وهذا يتناسب عكسيا مع معدلا الرفاهية الاجتماعية.

- **الصحة والتعليم:** يعد التعليم (بوزيد، 2010) اداة من ادوات تحويل أنماط الاستهلاك و الانتاج الى مسار أكثر استدامة، و يعد التعليم بشكله النظامي و الغير نظامي عملية تتيح للبشر أفراد و مجتمعات يتمكنوا من تحقيق كامل امكانياتهم، دون ان نغفل تلك العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي و مستويات.

- **العدالة الاجتماعية:** تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.

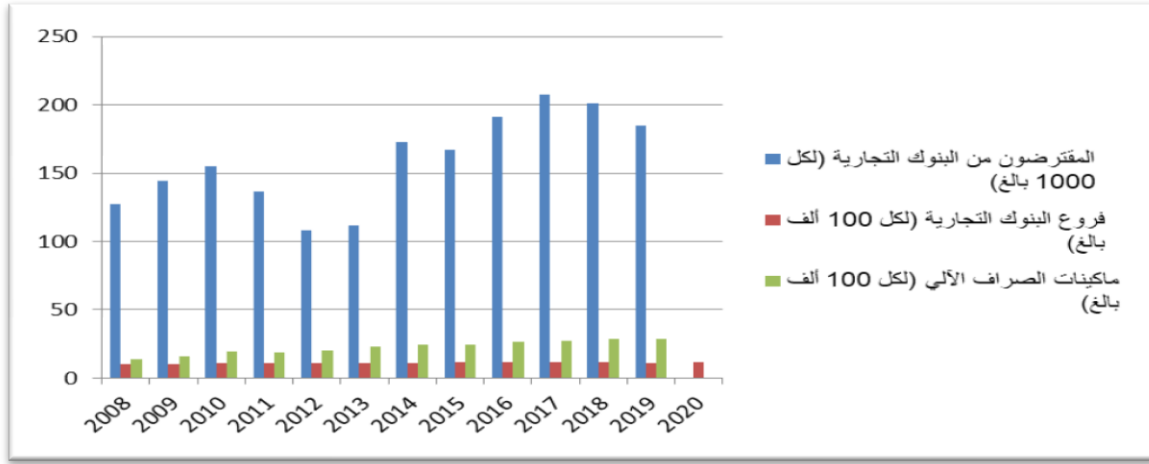
✓ **البعد البيئي:** وذلك راجع للتلازم الكبير بين مصطلحي البيئة و التنمية إذ يهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة، والاقتصاد في الموارد غير المتجددة (كالبترول والفحم والمعادن)، إضافة إلى التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل : المناخ - والتنوع البيولوجية - والمحيطات - والغابات،، وتحقق الاستدامة البيئية اعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة 2002 .

III. واقع الشمول المالي في الدول العربية و دوره في تعزيز التنمية المستدامة

III-1 قراءة في واقع الشمول المالي في الدول العربية

ان استقرار مؤشرات الشمول المالي في دول العالم ، يشير الى ضعف وصول الخدمات المالية للفئات المحدودة الدخل في الدول العربية مقارنة ببقية دول العالم، فحوالي 18 % فقط من السكان في الدول العربية لديهم حسابات في مؤسسة مالية عام 2014 في مقابل 43 % في البلدان النامية، و 24 % في دول افريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى 13 % عند النساء. (Arab Monetary Fund, January 2017, p. 02)

الشكل 1: بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات البنك العالمي والمتوفرة على الموقع التالي

<https://data.albankaldawli.org/indicator:>

ومع ذلك لا يمكن انكار أن الدول العربية قد خطت بشكل ملحوظ نحو تكريس أبعاد الشمول المالي من الاتاحة ، الجودة و وصول الخدمات المالية لأكبر فئة من الافراد ، حيث بلغ اجمالي ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ عام 2005 حوالي 6.54 لكل 100 ألف بالغ لتصل عام 2019 الى 28.58 لكل 100 ألف بالغ ، لكن هذه الارقام تكون أكبر اذا ما تفحصنا احصائيات دول الخليج ففي الكويت تطور اجمالي ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ من 35.16 عام 2005 الى 78.56 عام 2019 ، وفي السعودية بلغ 29.13 عام 2005 وتطور الى 73.33 ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ عام 2020، اما قطر فيبدو أنها تبنت مبدأ الاتاحة في الشمول المالي منذ العام 2005 ، فتتراوح اجمالي ماكينات الصرف الآلي لكل 100 الف بالغ من 50.98 و تظل مستقرة خلال العام 2020 بقيمة 54.84 قياسا الى الكثافة السكانية الضئيلة لهذا البلد (الاحصائيات المذكورة استنادا الى بيانات البنك العالمي). (البنك العالمي، 2021)

اما تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ فلم يتطور في الدول العربية و ضل يراوح ما عدده 8.8 عام 2005 الى ما قيمته 11.36 فرع بنكي لكل 100 ألف بالغ عام 2020، و هي أرقام بعيدة عما حققته الدول المتقدمة في ما يخص مؤشرات الشمول المالي .

اما فيما يخص بعد الاستخدام ، فقد بلغ عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) في العالم العربي عام 2005 ما قدره 127.605 ليصل الى 207.685 عام 2017 ، ويعاود الانخفاض الى 184.78 مقترض لكل 1000 بالغ عام 2019 ويعود ذلك الى تداعيات جائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للأفراد خلال السنتين الأخيرتين .

وتشير الدراسات الصادرة عن صندوق النقد العربي الى تفاوت واضح بين الدول العربية من مؤشرات الشمول المالي ، حيث دول الخليج والتي تتميز ارتفاع حجم ناتجها المحلي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتمتعها بالريادة في مؤشرات الجاهزية الالكترونية تتصدر الدول العربية حسب ثلاثة مؤشرات جزئية لشمول المالي هي : (بن رجب، 2018، صفحة 5)

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.
- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.

جدول 1 : ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

الدول العربية	النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.
الامارات العربية المتحدة	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
المملكة العربية السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

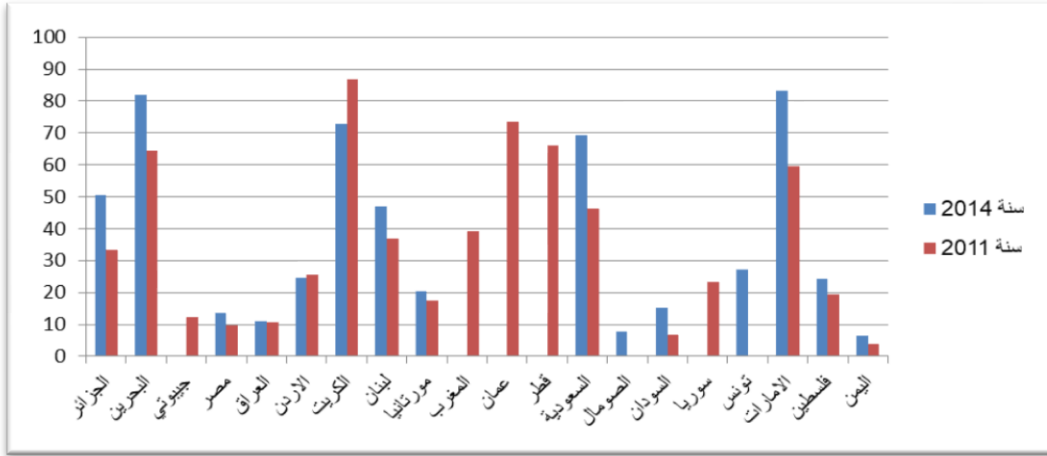
المصدر: جلال الدين بن رجب: احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية صندوق النقد العربي يونيو 2018، ص 5

ومن خلال الجدول السابق يبدو ان ترتيب الدول العربية فيما يخص مؤشرات الشمول المالي الثلاثة يتباين من مؤشر لآخر اذ تعتبر البحرين الرائدة في نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية المصرفية ، والنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الاخيرة باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، و قد يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها احتلالها مراتب متقدمة نسبيا علميا في الاستعداد التكنولوجي وكذا التوفر على احدث التقنيات الحديثة .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد صنفتها البنك العالمي في المرتبة الـ 33 عالميا و الأولى عربيا في المؤشر السنوي للشمول المالي ، إذ إن الإمارات حققت قفزات كبيرة في مجال المؤشر السنوي للشمول المالي، ليحظى بالمرتبة 33 عالميا و الأولى عربيا، حيث أن 84 بالمئة من البالغين في دولة الإمارات لديهم حساب واحد على الأقل في المصارف العاملة في الدولة، وأن 68 بالمئة من النساء لديهم كذلك حسابات مصرفية. وأفادت نتائج المؤشر أن نحو 79 بالمئة من البالغين لنحو 40 بالمئة من الأسر منخفضة الدخل لديهم حسابات مصرفية، مرجعا هذا النمو إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا بشكل عام والهواتف المحمولة بوجه خاص، في توسيع وزيادة نطاق الحصول على الخدمات المالية بوتيرة سريعة (احصائيات الاستعداد التكنولوجي للعام 2016، أم احصائيات الشمول المالي فهي للفترة 2011-2014)

لكن بقية الدول العربية لازلت تعاني من ضعف استخدام التكنولوجيا ، وتجد صعوبة في توفير البنية التحتية اللازمة للتحكم في التقنيات الحديثة على مستوى المصارف والخدمات المالية ، الامر الذي انعكس في ترتيبها العالمي في مؤشر الشمول المالي ، فحسب احصائيات الصادرة عن البنك العالمي للعام 2014 لاتزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث إن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية. وذلك ما نوضحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما للدول العربية



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على احد مؤشرات قياس الشمول المالي وهو ملكية الافراد البالغين فوق سن 15 لحسابات مالية يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

- تبلغ نسبة البالغين فوق 15 سنة المالكين للحسابات مالية في الجزائر ما نسبته 50.5 % في العام 2014 ، وقد عرفت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالعام 2011 أين كانت هذه النسبة تبلغ ما مقداره 33.3 %، وإذا ما قارنا الجزائر بدول المغرب العربي فهي رائدة في هذا المؤشر للشمول المالي (تونس بنسبة 27.3 % و (موريتانيا بنسبة 20.4%). رغم ان الجزائر متأخرة بعدة مراتب عن دول المغرب العربي فيما يخص الاستعداد التكنولوجي والتوفر على أحدث التقنيات طبقا لإحصائيات 2016 (وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث الترتيب يكون لـ 138 دولة). وهذا يقودنا لاعتقاد بأن التثقيف المالي في الجزائر ساهم في انتشار الشمول المالي مقارنة بالدول المجاورة.

- تبلغ نسبة البالغين فوق 15 سنة المالكين للحسابات مالية في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوياتها مقارنة بالدول العربية الأخرى طبقا للعام 2014 السعودية (69.4%) ، الإمارات (83.2%)، الكويت (72.9%)، عمان (73.6%) سنة (2011) ،

خلال العام 2017 ، ارتفعت نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة) 37 % مقابل 59 % في المتوسط العالمي خلال نفس العام، و قد بلغت هذه النسبة في الإمارات إلى حدود 84 % ، ثم تليها البحرين و الكويت و السعودية بنسب بلغت 83 و 80 و 72 في المائة على التوالي ، في حين كانت أقل نسبة في موريتانيا بـ 21 % (برنيه و عبيد، 2019، صفحة 13)

III -2 دور الشمول المالي في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية المستدامة:

يلعب الشمول المالي دورا واضحا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (اقتصادي، بيئي، اجتماعي، مؤسسي) والتي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، و يمكن لمس العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي و تحقيق التنمية المستدامة في النقاط التالية:(شمس الدين، 2020، الصفحات 221-222)

- من الناحية الاجتماعية ، يهتم الشمول المالي بمحدودي الدخل و بفئات محددة من المجتمع خاصة الفئة الشبابية و المرأة.اذ ان هدف الشمول المالي في توسيع نطاق الخدمات و المنتجات المالية لتشمل شرائح من السكان مثل ضعاف الدخل المحدود و النساء و الشباب ، يساهم اليا في تحسين توزيع الدخل ، و التخفيف من حدة الفقر ، و المساهمة في خفض البطالة و من ثمة دعم النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة .

- تركز الحكومات و الهيئات بشكل رئيسي و كبير على تعزيز الشمول المالي باعتباره أحد أهم العناصر في تعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل ، و الحد من عدم المساواة و الحفاظ على الاستقرار المالي.

- التركيز على دعم و وصول المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و كذا المتوسطة للخدمات المالية و جمعها بالقطاع المالي الرسمي.، اذ يلعب قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في زيادة القيمة المضافة و تنويع الهيكل الاقتصادي ، و يشكل مصدرا رئيسا لخلق فرص العمل في العديد من الدول و تقدر مساهمتها بحوالي 33 % من الناتج المحلي الاجمالي و 43 % من اجمالي الشغل في مجموعة دول الاقتصاد الناشئة و النامية.

IV . - الطريقة والأدوات :

نسعى من خلال هذا الجزء إلى بناء نموذج قياسي يوضح طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الشمول المالي والمعبر عنها بالمتغيرات عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ و عدد المقترضين لكل 1000 بالغ والتنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي من خلال الإستعانة بنماذج بانل (Panel Data Modes) أو ما يعرف بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل التي تعرف على أنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فتلبي نسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أوالوحدات المقطعية (مصارف، شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة خلال فترة زمنية، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج بانل ب. المتوازن، أما إذا اختلفتأما إذا اختلفت

الفترة الزمنية من فرد لأخر يكون نموذج البانل غير متوازن ، وبشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية : (اليفي و سرير، 2020)

$$y_{it} = b_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, 3, \dots, T$$

في مقدمة البحث يستلزم منا تحديد الطريقة والأدوات المتبعة كما يلي:

فترة الدراسة: شملت الدراسة الحالية على تسعة سنوات تمتد من سنة 2012 إلى سنة 2020 على عينة من الدول العربية، وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير المعتمدة من طرف البنك الدولي. **عينة الدراسة:** تتمثل عينة الدراسة من ستة دول عربية من أصل مجموع الدول العربية، وذلك بسبب عدم توفر الكافي للبيانات الإحصائية لجميع الدول العربية بالنسبة لمتغيرات الشمول المالي، وتنحصر هذه العينة في كل من الدول التالية: مصر، تونس، قطر، السودان، لبنان، الكويت، للفترة من سنة 2012 إلى غاية 2020. **تحديد متغيرات الدراسة:** يوضح الجدول أدناه متغيرات الدراسة المستخرجة من تقارير البنك الدولي.

الجدول 2: متغيرات الدراسة القياسية

الرمز	اسم المؤشر	المفهوم
y	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
x₁	عدد الفروع البنكية	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)
x₂	المقترضون	المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)

المصدر: من إعداد الباحث

خطوات الدراسة ومصادر البيانات:

لإجراء دراسة معرفة مدى تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة قمنا بإتباع الخطوات التالية :
- جمع البيانات المالية من خلال التقارير البنك الدولي؛
- تفرغ قيم المتغيرات المستعملة من برنامج excel 7 على برنامج stata.15 وتقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام مجموعة من الاختبارات المتعارف عنها في المفاضلة بين نماذج بانل الثلاثة (نموذج الأثر التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، وتتمثل هذه الإختبارات في كل من: اختبار Breusch and Pagan، اختبار Hausmantest، اختبار فيشر المقيّد.

V. النتائج ومناقشتها :

ستتطرق في هذا المطلب إلى تقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي وذلك من خلال عرض خطوات اختبار النموذج الملائم، ثم تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم .
عرض خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة: نقدر معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات الطويلة الثلاثة وهي النموذج التجميعي، والنموذج الثابت، والنموذج العشوائي، بعد ذلك نقوم بإجراء الاختبارات اللازمة بين النماذج الثلاثة، وبالاستعانة ببرنامج stata.15 نقدر معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج مخرجات تقدير نماذج البانل.

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
X1	0.6308416 (0.168)	-0.571134 (0.013)	-0.502414 (0.033)
X2	0.9909868 (0.000)	0.1294102 (0.007)	0.1351957 (0.006)
الثابت (c)	2.577706 (0.238)	11.98657 (0.000)	11.60725 (0.000)
Number of obsevation	6	6	6
R-squared	0.4959	0.9862	-
Adjusted R-squared	0.4755	0.9841	-
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0072	0.0106

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

ولأجل معرفة النموذج (نموذج الأثر التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ، نموذج التأثيرات العشوائية) المناسب من خلال نتائج المبينة في الجدول نقوم بمجموعة من الاختبارات كما يلي:

- اختبار **Breusch and Pagan**: نستعين به للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، تصاغ فرضية هذا الاختبار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد تأثيرات عشوائية (نموذج تجميعي)} \\ H_1: \text{يوجد تأثيرات عشوائية} \end{cases}$$

وعند القيام بهذا الاختبار في برنامج (stata .15) كانت نتائجه كما يلي:

الجدول 4: نتائج اختبار Breusch and Pagan.

chibar2(01)	83.60
Prob>chibar2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

يتبين من خلال استقرار الجدول أن قيمة Prob>chibar2 دالة إحصائياً أقل من 5%، إذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تأثيرات عشوائية، بمعنى أننا نختار هنا نموذج تأثيرات العشوائية مقارنة بنموذج تأثير تجميعي .

- اختبار **Hausmantest**: يستخدم هذا الاختبار لِمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، ضمن فرضيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \text{نموذج التأثيرات العشوائية} \\ H_1: \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

وعند القيام بهذا الاختبار في برنامج (stata .15) كانت نتائجه كما يلي:

الجدول 5: نتائج اختبار Hausman.

chi2(2)	9.38
Prob>chi2	0.0092

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

يتبين من قيمة $Prob > chi2$ الموجودة في الجدول أن القيمة الاحتمالية للاختبار دالة إحصائياً عند 5%، ما يدعونا إلى قبول فرضية العدم (H_0) وإعتبار نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية. - اختبار فيشر المقيّد: يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ، من خلال التحقق من وجود آثار فردية ضمن فرضتين معطاة كما يلي:

$$\left. \begin{array}{l} \text{(نموذج تجميعي)} \\ H_0: \text{تأثيرات ثابتة} \\ H_1: \text{يوجد تأثيرات ثابتة} \end{array} \right\}$$

الجدول 6: نتائج اختبار فيشر المقيّد.

F(5, 46)	326.29
Prob > F	0000.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

يفضي نتائج هذا الاختبار أن قيمة $F(7, 35)$ التي تساوي 326.29 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% (لأن: $Prob > 0.05 < F = 0.0000$)، بالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تأثيرات ثابتة ، أي النموذج التأثيرات أفضل بالمقارنة مع نموذج التجميعي، وعليه نجد ضمن هذا الاختبار ان نموذج تأثيرات ثابتة هو الأحسن. دراسة صلاحية النموذج الأمثل : من خلال استقراء نتائج تقديرات النماذج الثلاثة (نموذج الأثر التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، نجد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة لكن قبل الأخذ بنتائجه ينبغي التأكد من أن النموذج التأثيرات الثابتة لا يعاني من المشاكل القياسية، المتمثلة في كل من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات التباين، ولتأكد من ذلك نستعمل الاختبارات التالية:

- اختبار Wooldridge: يقيس الارتباط الذاتي للأخطاء درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغيرة خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، يوجد عدة اختبارات لقياسه من أهمها اختبار Wooldridge، حيث كانت نتائج في برنامج (stata .15)، كما يأتي:

. xtserial Y x1x2

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 5) = 799.802
Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

من خلال نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ضمن اختبار Wooldridge، نجد أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذا ما يسمح لنا برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود (وجود مشكلة ارتباط ذاتي). - اختبار Modified Wald test: يهدف إلى معرفة عدم تجانس التباين ، هذا الأخير يؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج يتم الإستعانة لمعرفة وجود هذا المشكل من عدمه .

. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (6) = 47.38

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15) Prob > chi2 = 0.0000

من خلال الإطلاع على نتائج هذا الاختبار نستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن القيمة المعنوية الإحصائية $Prob > F$ هي أقل من 5%، أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

تحليل نتائج نموذج المقدر: من خلال نتائج اختبارات السابقة نلاحظ أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية (وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم التباين، وبالتالي سوف نعالج هاته المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعي بطريقة (Danie, 2007, p. 285) $PCSE$ panels corrected standard errors التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، كما أن هذه الطريقة تعد من أهم الأساليب المستخدمة في البيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليلة ونلجأ إليها في حالة ما إذا كانت سلسلة البيانات المقطعية أكبر من عدد الفترات الزمنية، وكانت نتائج هذه طريقة كما يلي:

. xtpcse Y x1x2

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:	ind	Number of obs	=	54	
Time variable:	YEAR	Number of groups	=	6	
Panels:	correlated (balanced)	Obs per group:			
Autocorrelation:	no autocorrelation	min	=	9	
avg =	9				
max =	9				
Estimated covariances	=	21	R-squared	=	0.4953
Estimated autocorrelations	=	0	Wald chi2(2)	=	100.57
Estimated coefficients	=	3	Prob>chi2	=	0.0000

Y	Panel-corrected					
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
x1	.6380416	.2391136	2.67	0.008	.1693874	1.106696
x2	.9909868	.2121553	4.67	0.000	.57517	1.406804
_cons	2.577706	.8871725	2.91	0.004	.8388802	4.316533

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات نتائج برنامج (stata .15)

من خلال نتائج تقديرات النموذج الأمثل يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

وباستقراء نتائج مخرجات النموذج نجد:

- معامل الارتباط يقدر بـ 0.4953 أي أن 49.53% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج؛

- يقدر الحد الثابت بـ 2.577706، ويعني أنه مع انعدام المتغيرات المستقلة (x1, x2) المؤثرة في النموذج فإن درجة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.577706.

- نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن عدد الفروع البنكية ترتبط بعلاقة إيجابية و معنوية إحصائية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما ارتفع مؤشر عدد الفروع البنكية بوحدة واحدة يزداد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.6380416 وحدة

- كما أضفت النتائج أيضاً على وجود علاقة إيجابية و معنوية بين عدد المقترضين لكل 1000 بالغ مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما مؤشر عدد المقترضين بوحدة واحدة يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.9909868 وحدة،

يمكن القول أن النتائج المتوصل اليها في نموذج توافق النظرية الاقتصادية والتي تشير الى تلك العلاقة الموجبة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية اجمالا و التنمية المستدامة تحديد و ذلك من خلال العمل على اوصول الخدمات المالية الى أكبر شريحة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود لتخفيف من حدة الفقر والقضاء على البطالة.

VI. الخلاصة:

استهدفت الدراسة تبيان دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، و خلصت هذه الدراسة الى أن الشمول المالي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الابعاد الاربعة للتنمية المستدامة باعتبار أن الشمول المالي يتضمن وصول الخدمات المالية لفئات المجتمع ذات الدخل المنخفض ، وقد اظهرت الدراسة النتائج التالية:

- تشير التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي الى النمو الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا نتيجة الزيادة في الدخل القومي مما ينعكس عنه تحقيق معدلات أعلى في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وتشير في بعدها الاجتماعي الى رفض الفقر والبطالة والترفقة التي تحد من حقوق المرأة ، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن طريق العدل الاجتماعي والذي مفاده ان التنمية لا تركز على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات بما يعود على النفع في المجتمع.

- يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا ، مما يساهم في الحد من الفقر والرفع من مستوي النمو الاقتصادي.

- معدلاتالشمول المالي في الدول العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل وذلك يعود لضعف ركائز الشمول المالي في الدول العربية كالتثقيف المالي و الذي يتطلب الامام بإدارة المالية السليمة لاتخاذ القرارات الملائمة و الاستجابة لتغيرات الاقتصادية و الشخصية.

- تعزيز الشمول المالي في الدول العربية يتطلب توفير بنية تحتية مناسبة لتقديم الخدام المالية الملائمة ، كزيادة عدد الفروع البنكية و تعدد الخدمات المالية و توفير ماكينات الصراف الالي لتسهيل التحويلات المالية للأفراد، اذ تتواجد الدول العربية في مراتب متأخرة في عدد ماكينات الصراف الالي مقارنة بدول العالم.

- تتميز دول الخليج بتطبيق الشمول المالي بأبعاده المختلفة من حيث الاتاحة والاستخدام و الوصول والجودة، و يعود ذلك لريادة دول مجلس التعاون الخليجي في توفير البنية التحتية الملائمة لتعزيز الشمول المالي خاصة ما تعلق منها بالجهازية الإلكترونية ، فدولة الامارات العربية المتحدة مثلا تحتل مراتب متقدمة في العالم من حيث الاستعداد التكنولوجي و تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية معنوية بين عدد المقترضين و عدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة من الدول العربية، و هذا ما يشير الى ضرورة تبني استراتيجيات عميقة في القطاع المالي والمصرفي هدفها تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تطوير الاطار التشريعي و الرقابي و التنظيمي لمساعدة المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية و لدعم السيولة، و تقوية السلامة المصرفية و الاستقرار المالي.

- فتح نوافذ مالية اسلامية لتعزيز الشمول المالي بين الافراد من خلال زيادة الوعي و نشر الثقافة المالية و التعريف بالمنتجات المالية الاسلامية .

- توفير البيئة القانونية اللازمة لدمج الشمول المالي الرقمي ، و توفير البنية التحتية اللازمة للتحكم في التقنيات الحديثة على مستوى المصارف والخدمات المالية ، الامر الذي يدعم الشمول المالي و من ثمة الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية. و وضع أولوية وطنية الاستثمار في الأبحاث الأساسية والتطبيقية في مجال الأمن الإلكتروني ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية .

VII. المراجع:

-المراجع باللغة الاجنبية:

- Kozup, J , & Hogarth, J. (2008). Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers. *Journal of Consumer Affairs*, 42.
- Arab Monetary Fund. (January 2017). *CGAP, Financial Inclusion Measurement in the Arab*.
- Danie, H. (2007). Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence. *he Stata Journal*.
- ESCWA, E. (2005). *THE IMPACT OF ECONOMIC VARIABLES ON THE SOCIAL DIMENSION OF DEVELOPMENT: EDUCATION AND HEALTH*.
- R. Fowke , & Deo Prasad. (1996). Sustainable Development: Cities and Local Government. *Australian Planner*, 61-66.
- اتحاد المصارف العربية. (2020). الشمول المالي في المنطقة العربية في ادنى مستوياته عالميا. مجلة اتحاد المصارف العربية.
- أسماء دردور، و سعيدة حركات. (جويلية 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 " باستعمال نموذج ARDL. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 10(04)، 71-90.
- البنك العالمي. (15 05، 2021). قاعدة بيانات المؤشر العالمي لشمول المالي. تاريخ الاسترداد 15 05، 2021، من <https://data.albankaldawli.org/indicator/FX.OWN.TOTL.60.ZS?view=chart>
- جلال الدين بن رجب. (جانفي، 2018). احتساب مؤشر مركب لشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- حنين محمد بدر عجوز. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة. (مذكرة ماجستير). الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- رفيقة موساوي، و زهية موساوي. (2017). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة المالية و الاسواق، 4(1)، 391-410.
- سايح بوزيد. (2010). اثار تطبيق النظام الجديد لتجارة العالمية على البيئة و التنمية المستدامة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة و التنمية المستدامة. سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.
- سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- صندوق النقد العربي. (2012). حماية المستهلك(العميل) في الخدمات المصرفية. ورقة قدمت ضمن الاجتماع الثاني والعشرون يومي 27-26 نوفمبر للجنة العربية للرقابة المصرفية. أبو ظبي.
- علي لطفي. (1980). التنمية الاقتصادية (المجلد 2). مصر: مكتبة عين شمس.

- عمار عماري. (2008). إشكالية التنمية المستدامة و ابعادها. مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- ماجدة ابو زنت، و عثمان محمد غنيم. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و ادوات قياسها. الاردن: الصفاء للنشر والتوزيع.
- ماجدة أبو زنت، و عثمان محمد غنيم. (جانفي، 2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية. مجلة دراسات العلوم الادارية.
- محمد اليفي، و عبد القادر سرير. (2020). محددات الامان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الامريكى كاملز (CAMELS)-دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009-2017). مجلة الاستراتيجية و التنمية.
- محمد عبد الوهاب أحمد شمس الدين. (اكتوبر، 2020). أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر. روح القوانين(92).
- يسر برنيه، و رامي عبيد. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب. صندوق النقد العربي.

VIII. الملاحق :

ملحق1: تقدير نماذج البانل الثلاثة:

- النموذج التجميعي

```
. reg Y x1x2
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	54
Model	36.0436965	2	18.0218482	F(2, 51)	=	25.02
Residual	36.7278623	51	.720154162	Prob> F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4953
				Adj R-squared	=	0.4755
Total	72.7715587	53	1.37304828	Root MSE	=	.84862

Y	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
x1	.6380416	.4557399	1.40	0.168	-.2768944 1.552977
x2	.9909868	.1806636	5.49	0.000	.6282896 1.353684
_cons	2.577706	2.15758	1.19	0.238	-1.753815 6.909228

-نموذج التأثيرات الثابتة:

```
. xtreg Y x1x2 , fe
```

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ind

R-sq:		Number of obs	=	54
within	= 0.1931	Number of groups	=	6
between	= 0.0088	Obs per group:		
overall	= 0.0032	min	=	9
F(2,46)	=	avg	=	9.0
corr(u_i, Xb)	= -0.1804	max	=	9
		Prob> F	=	0.0072

Y	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
x1	-.571134	.2200275	-2.60	0.013	-1.014026 -.1282417
x2	.1294102	.0457107	2.83	0.007	.0373992 .2214211
_cons	11.98675	1.103129	10.87	0.000	9.766265 14.20723

sigma_u	1.2818376
sigma_e	.14797007
rho	.98684979 (fraction of variance due to u_i)

أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية

F test that all u_i=0: F(5, 46) = 326.29

Prob> F = 0.0000

-نموذج التأثيرات العشوائية:

```
. xtreg Y x1x2 , re
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       54
Group variable: ind                     Number of groups =        6
R-sq:                                    Obs per group:
within = 0.1903                          min =           9
between = 0.0000                          avg =          9.0
overall = 0.0007                          max =           9
                                           Wald chi2(2)    =       9.09
                                           Prob>chi2      =       0.0106
-----+-----
corr(u_i, X) = 0 (assumed)
-----+-----
Y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|    [95% Conf. Interval]
-----+-----
x1 |   -.502414   .2350759    -2.14   0.033   -1.0416738   -.0416738
x2 |   .1351957   .0494727     2.73   0.006    .038231    .2321603
   +-----+-----
   _cons |  11.60725   1.224964     9.48   0.000    9.206368   14.00814
-----+-----
sigma_u |   .75890293
sigma_e |   .14797007
rho |   .96337556   (fraction of variance due to u_i)
-----+-----
```

ملحق 2: نتائج المفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج التجميعي:

xtttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Y[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

Estimated results:

```
-----+-----
|                               Varsd = sqrt(Var)
-----+-----
Y |   1.373048   1.171771
e |   .0218951   .1479701
u |   .5759337   .7589029
```

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 83.60
Prob>chibar2 = 0.0000

ملحق 3: نتائج المفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج الثابت:

. hausmanfe re

```
-----+-----
|                               Coefficients
|                               (b)      (B)      (b-B)      sqrt(diag(V_b-V_B))
|                               fe      re      Difference      S.E.
-----+-----
x1 |   -.571134   -.502414   -.06872      .
x2 |   .1294102   .1351957   -.0057855    .
-----+-----
```

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= -1.10 chi2<0 ==> model fitted on these
data fails to meet the asymptotic
assumptions of the Hausman test;
seesuest for a generalized test

. hausmanfe re, sigmamore

```
-----+-----
|                               Coefficients
|                               (b)      (B)      (b-B)      sqrt(diag(V_b-V_B))
|                               fe      re      Difference      S.E.
-----+-----
```

سردون مهديه

	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
x1	-.571134	-.502414	-.06872	.0416366
x2	.1294102	.1351957	-.0057855	.0035123

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 9.38$$

Prob>chi2 = 0.0092